مجرد ملاحظة

ابعـــاد

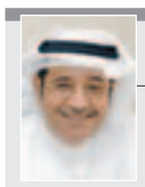

سعيد الحمد

قانون احكام الاسرة او قانون الاحوال الشخصية كان بالاصل وبالاساس مطلب القوى الديمقراطية والمدنية منذ اكثر من عقدين من الزمان، ظلت خلالها هذه القوى تناضل وتطالب من اجل اقراره وتثبيته كحق من حقوق الانسان وحق من حقوق المواطنة في الدولة العصرية وكركن من اركان حماية الاسرة وبالتالي حماية المجتمع من التصدعات والانهيارات.

واليوم وبعد طول انتظار وطول نضال وبعد ان اقتنعت الحكومة بالقانون وبضرورة شرعنته واحالته الى مجلس النواب، نجد القوى التي ناضلت وطالبت به تستقبل الخطوة الحكومية المهمة بشيء واضح من البرود وربما حتى من اللامبالاة بـ «الحدث» وبالاحالة الهامة التي تعاطت معها هذه القوى وكأن الحكومة قد احالت قانونا اعتياديا جدا.

وحتى الآن لا نجد تفسيرا لهذه البرودة وشبه اللامبالاة التي استقبلت بها القوى الديمقراطية السياسية والمدنية موضوع احالة القانون سوى ان هذه القوى ما زالت اسيرة تفكيرها القديم الذي لا يجوّز ولا يسمح للمعارضة ان تؤيد وان تقف مع قانون او مع خطوة او مشروع «حكومي» فالمعارضة والحكومة خصمان وضدان حتى لو أقدمت احداهما وبالاخص الحكومة على خطوة او على قانون او مشروع حضاري متقدم في صالح الوطن والمواطن وحتى لوكان هذا القانون استجابة او تناغما وتقاطعا مع احد اهم مطالب المعارضة التي ناضلت من اجله، فمادامت الحكومة وافقت فلا يجوز في وعي معارضتنا ومفاهيمها تأييد خطوتها والوقوف بقوة خلفها للصالح العام.. والشواهد على ذلك كثيرة وعديدة.

والمثير للدهشة في الموقف البارد لهذه القوى هو ان هذا القانون المحال حكوميا للنواب، كان احد ابرز مطالبها لاستكمال دولة القانون والمؤسسات والدولة العصرية من جانب.. ومن جانب آخر تعلم هذه القوى علم اليقين بان اكبر الكتل البرلمانية لها موقف سلبي ومعارض للقانون وستعرقل تمريره خارج شروطها وهي شروط غير ديمقراطية فالضمانة الدستورية الزامية ومقيدة وبالتالي تناقض الشرط الديمقراطي.. والقوى الديمقراطية تعلم بقدرة هذا الكتلة على التحشيد ضد القانون ولعرقلته بما ستخسر معه القوى الديمقراطية والمدنية احد اهم القوانين التي طالبت وناضلت من اجلها لسنوات طويلة كما ناضلت من اجل البرلمان الذي للاسف نراه يقف ضد القوانين الحضارية والمدنية وهي في الحقيقة مفارقة مؤسسية تحتاج الى قراءات موسعة من كل الاطراف المعنية بمستقبل الديمقراطية ليس في بلادنا فحسب بل في المنطقة العربية باكملها.

وموقف القوى السياسية الديمقراطية والمدنية «البارد» من موضوع احالة قانون الاحكام الى السلطة التشريعية وهي احالة تحتاج اسنادا مجتمعيا قويا وفاعلا.. هذا الموقف لا يساهم اطلاقا في خلق وفي تشكيل حالة حراك مجتمعي مساند للقانون وهو الاسناد المطلوب حتى يتم اقرار القانون.. فلا اقل في وجود كتل برلمانية مناهضة ومضادة للقانون وستعمل على تحريك «شارعها» كورقة ضغط لعرقلته وعدم تمريره.. نقول لا اقل من ان تحرك القوى الديمقراطية والمدنية «شارعها» البسيط من اجل الضغط لإقراره ولا اقل من ان تحرك جمعياتها واعضاءها وتنسق مع الشخصيات الديمقراطية المستقلة والمؤسسات والاوساط التي تقف مع القانون لتشكيل «لوبي» يواجه «اللوبيات» المضادة لتقديم الاسناد الذي يحتاجه في اجواء متناقضة من قانون يشكل خطوة مدنية حضارية نحتاجها في هذا التوقيت بالذات، حيث قدمت القيادة مساندتها المعلنة للقانون وحيث حالته الحكومة في خطوة عملية طال انتظارها، فلماذا لا تستثمرها القوى الديمقراطية السياسية والمدنية التي كانت تطالب بالقانون قبل ان تتبناه الحكومة وقبل ان تحيله الى النواب، فتصمت هذه القوى وتفقد حماسها ويتوقف حراكها في الوقت الذي ينبغي فيه ان تتحرك.

فعلا نحن شطار في تفويت الفرص وللاسف سوف تبكي هذه القوى بعد حين على اللبن المسكوب، فعندما كان القانون يحتاج اسنادا تخاذلت عن الحراك حتى لا تعتبر «حكومية» وهو الفهم السياسي المتآكل الذي مازال البعض اسيره برغم انه فهم افقدنا الكثير من الفرص المدنية المهمة.. لان هذا «البعض» في المعارضة لم يستوعب شرط اللعبة الديمقراطية وهو شرط يحتاج وعيا سياسيا آخر غير الوعي القديم المتآكل.

الملثمون يشوهون كل مطالب عادلة

بدر عبدالملك

لماذا بدت أثينا أيام الأعياد منشغلة بالحزن والغضب؟

في إحدى المرات التي زرت فيها أثينا، سألت نادلاً لماذا انتم تنامون حتى العاشرة صباحا لكي تبدؤوا العمل متأخرين كل يوم فيما انتم تظلون سهارى حتى الثالثة صباحا، بل ويظل الشباب حتى طلوع الشمس يثرثرون في المقاهي؟ فوجدته مستغرقا في التفكير مبتسما. فسألني من أين أنت؟ فأجبته من البحرين فرد بضحكة قائلا – بحرين – نايس كنتري!! فقلت له وكيف عرفت أنها – نايس – فأجاب لدي قريب يعمل في السفن والقوارب.

بعدها رد اسمع يا صديقي نحن لدينا الشمس والبحر وكلها نعمة حبانا الله بها، ثم التفت إلى زبائن المقهى الممتلئ بنساء أوروبا كلها، فقال انظر إليهن كلهن جئن من اجل شمس اليونان وجزرها وبحرها، جاءوا لكي يدفعوا مبالغ من اجل عالم علينا أن نستمتع به ما حيينا – ونشتعل غضبا بأسرع مما تتصور وننفعل لأن دمنا ممتزج بذلك المناخ وتلك التضاريس والأمزجة.

اليوم أتذكر أثينا التي كتب حولها احد الزوار الأجانب واصفا إياها بأنها المدينة التي لا تنام.

فبدت بتلك النيران المشتعلة في الضواحي حتى عمق العاصمة التي يشكل دوار – السنديغما / الدستور – احد مراكزها الحيوية ويقع هناك مبنى البرلمان، إذ كلما نشبت صدامات وتظاهرات تتحول الأدخنة في تلك البقعة إلى كتلة من نار وجيش عريض من شرطة الشغب والمحتجين بغضبهم الإغريقي! فلماذا بدت أثينا أيام الأعياد منشغلة بالحزن والغضب في لحظة من التسوق الشاحب اليتيم في ليالي أعياد الميلاد؟ لماذا تحولت الاحتجاجات السلمية إلى نوع من الفوضى والعنف والتكسير والتخريب؟ ومن الذي استثمر غضب الشارع ومطالبه الشرعية إلى نوع من الصدام المنحرف بين طرفين السلطة والمعارضة؟ هل تنجح المعارضة في استمرارها باستنزاف الحزب الحاكم من اجل إسقاطه والعودة للانتخابات المبكرة أم يكابر بطريقة حمقاء؟.

ربما لسنا هنا في وارد تقديم تقرير مفصل عن حقيقة الأزمة وتطورها بشكل واسع لا تحتمله المساحة ولكننا سنحاول إيجازها بشكل مقتضب. من يرون الصدامات الحالية عليهم أن يستعيدوا ذاكرتهم التي بدأت مع شهر مارس حيث اخذ التحرك العمالي في بلد باتت الأجور فيه متدنية قياسا بسلسلة من دول الاتحاد الأوروبي بما فيها قبرص الصغيرة، فوجدنا الإضرابات يومها تتوزع تدريجيا بين عمال المطار والمواصلات وقطاع الفندقة والمعلمين، ومؤسسات صناعية متعددة بما فيها عمال السفن، غير أن تلك المطالب العمالية فضلت نقاباتها أن تبقى إضرابات جزئية متنوعة وتحاشي الإضراب العام المؤثر في الاقتصاد بشكل موجع ومن ثم انعكاساته ستكون سيئة على مطالب العمال ذاتهم، ثم تبعت شهر مارس وما تلاه، أي ما بين أكتوبر ونوفمبر التحرك الطلابي والمعلمين حول النظام التعليمي في البلاد الذي حاول الحزب الحاكم تركه فريسة لمشاريع القطاع الخاص في ظل تدهور أوضاع المجتمع المعيشية وتدني حالة الشرائح التحتية ومست الطبقة الوسطى كذلك.

في تلك الشهور الماضية تحرك القطاعين العمالي والطلابي والمعلمين بشكل منفصل وكانت الحركة الاحتجاجية محصورة في الجانب المطلبي، وعندما انفجرت في أوائل ديسمبر في الاتجاه ذاته شعرت أن الأمر المطلبي ما عاد مجديا مع بقاء النظام العاجز عن إدارة الأزمات وحلها، ومن الضروري رحيله بأسرع وقت ممكن، فتحولت تلك المطالب النقابية إلى مطالب سياسية بعد أن التقت في منتصف الطريق – كما يقولون – الحركتان الغاضبتان، وكان خلف هاتين الحركتين أحزاب اشتراكية وشيوعية، المختلفتين أحيانا والمتفقتين حينا آخر في الرؤية ونوعية الاحتجاج وطرق المعالجة. إذ اصدر الحزب الشيوعي اليوناني بيانا أعرب فيه عن عدم اتفاقه مع حزب الباسوك «الحزب الاشتراكي» الذي دفع بمجموعات ملثمة للتصعيد فعززت مشروع الفوضى والتخريب بعد أن انضم لهم جزء من الشارع المنفلت والغاضب، والذي لم يستطع السيطرة على كل أنواع التدمير التي دفعت بجزء واسع من الناس عن الانكماش في مواصلة التأييد لمشاريع إسقاط الحزب الحاكم، والذي يفصله عن المعارضة مقعد واحد في البرلمان، وبالإمكان هذه المرة الحصول عليه في الانتخابات إذا ما نجح الباسوك بإقناع اليسار بالتصويت له مقابل شروط يضعها حول البرامج وتوزيع الحقائب وإلا كالعادة يخسر أصوات اليسار لانقسامه فينجح اليمين، فيما يخسر اليمين دائما لاتفاق اليسار عند تلك المفترقات الحاسمة.

لم يكن الفتى الكسندروس وموته إلا فتيلا يضيف زيتا لحريق أثينا وشوارعها فيما راح الملثمون يعيثون فسادا دون حدود ودون معنى تكاد تسيء لكل شيء هام وجاد.

صلاة لاستسقاء الرجال

فواز الشروقي

fshurooqi@gmail.com

يعتقدون بأن المطر رحمة، في الوقت الذي يعتبر فيه آخرون غضباً من الله

تأخّر نزول المطر طويلاً هذا الموسم، الأرض فاغرة فاهها في انتظار أعطية السماء. جارتنا التي وصل زوجها يوم أمس من بانكوك تقول بأنّ تأخّر المطر عقاب من الله على ما يتمّ اقترافه في بلادنا من ذنوب ومعاصي. ولم تذكر شيئاً عن دول شرق آسيا التي لا ينقطع فيه المطر .

زميلي في العمل يدعو ليل نهار من أجل أن ينزل المطر، معتبراً أنّ المطر رحمة من الله، ومستنكراً الذين يختبئون منه وقت نزوله، ويسمّيهم دائماً: «الهاربون من رحمة الله»، ولكنّ جاره يدعو ليل نهار بأن ينتهي الشتاء دون أن ترشح السماء قطرة واحدة، لأنّ المطر بالنسبة له كارثة، فما إن تنزل أول تباشيره على بيته الآيل للسقوط حتى تنقطع عنه الكهرباء، ويظلّ في ظلام دامس، إلى أن يتفضّل عليه أولاد الحلال ويأتوا بالكهربائي الذي يعيد إلى بيته النور.

ويبدو أنّ شاعرنا نزار قباني لا يحبّ المطر، بل يعتبره مصدر الكآبة، فيقول: «حينما تمطر في بيروت تنمو للكآبات غصون ولأحزاني يدان»، ولا يبدو أنّ بدر شاكر السياب أفضل حالاً من صاحبه، فالمطر هو الآخر بالنسبة إليه مصدر الحزن، إذ يقول في رائعته أنشودة المطر:

«أتعلمين أيّ حزن يبعث المطر
وكيف تنشج المزاريب إذا انهمر
وكيف يشعر الوحيد فيه بالضياع
بلا انتهاء الدم المراق كالجياع
كالحب كالأطفال كالموتى هو المطر».

أما السيدة فيروز صاحبة الصوت الأشبه برذاذ المطر في الربيع، فالمطر لديها إعلان عن موسم القطاف، فتقول في إحدى أغانيها المشهورة:

«شتي يا دنيا تَيزيد موسمنا ويحلى
تدفق ميّ وزرع جديد بحقلتنا يعلى»،

ولكنّها تتذكر ابتعاد أصحابها عنها حينما تبصر كلّ صديق ينتظر صديقه عند المفرق غير مبالٍ بالمطر، و«أنا بأيام الصحو ما حدا نطرني».

أستدعي هذه الاختلافات في توصيف المطر وأنا جالس على مكتبي المتاخم للنافذة، أتأمّل في الخطوط التي أنتظر أن ترسمها زخات المطر على الزجاج. وأتساءل: ما الذي يجعل أناساً يعتقدون بأنّ المطر رحمة من الله، في الوقت الذي يعتبر فيه آخرون نفس المطر غضباً من الله؟ وما الذي يجعل البعض يعتبر المطر مصدر السعادة في حين أن جيرانهم يعتبرونه مصدر الكآبة؟ ولكن يبقى المطر هو المطر، حبات من الماء الراحلة من منطقة إلى منطقة تضيق الريح بحملها، فتتخلّص من حمولتها الزائدة فوق أرض محظوظة.

أما أنا فقد فرحت بالمطر، كنت أنتظره منذ فترة، أريده شديداً شديداً ينزل على البلدان العربية ليطهرنا من عار تقاعسنا عن حماية الأبرياء الساقطين أشلاء على أرض غزّة العزيزة. أريده أن يملأ الطرقات المؤدّية إلى غزّة، التي كان من المفترض أن تمتلئ رجالاً، لكي يحمل رسالة إلى النّاس بأنّ الماء صار أكثر رجولة من الرجال.

أريد هذا المطر أن يتسرّب من سطوح بيوتنا ليكشف عمق شقوقنا وخلافاتنا التي نتستر عليها بغطاء وهمي من أواصر المحبّة والتلاحم العربي والرابطة الجامعة، والتي لا ينكشف زيفها إلا في أزماتنا الكبرى.

أريده أن يجرف تماثيل الرمل التي تدّعي البطولة وتمثّل أدوار المخلّصين وتتاجر باسم القضية وتتخذ منها وسيلة لتحقيق مصالحها الخاصة، فيحيل هذه التماثيل قاعاً صفصفاً، وُيبقي على أصحاب المبادئ الذين ما توانوا في يوم من الأيام عن دعم القضية، «فأما الزبد فيذهب جفاءً وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض».

أريده مطراً يحطم السدود ويحفر الأخاديد ويذيب الحواجز ويردع البغي ويلجم همجية العدوّ، ويحقق بعض أمنيات شعوب عربية لم يعد لديها ما تملك سوى التمنّي، في ظلّ العجز العربي وتخاذل القوى العربية اللاعبة على الساحة.

انتظرت المطر وانتظرت. ها أنا جالس على مكتبي، أمامي شاشة الحاسوب، وخلفها النافذة تنتظر مثلي أن تفتح السماء مزاريبها لكي يحقق المطر حلمي وحلمها. ولكن لا المطر نزل، ولا الأحلام تحققت. فالغيوم سحبت ذيولها وغادرت دون أن تنسى فردة حذائها. والريح شيعتها وهي في طريقها لوأد آمالي وأمنياتي في أرض بعيدة لكي لا أتمكّن من سماع استنجادهنّ بي لإنقاذهنّ وهنّ يدفنّ في التراب.

فيروز ما زالت تصدح من جهاز الحاسوب «شتي يا دنيا تيزيد موسمنا ويحلى»، وصوت كاظم القادم من سيارة بالحيّ «أخاف أن تمطر الدنيا ولست معي»، وديوان نزار قباني محملاً بكآبة بيروت يرمقني بتشفٍّ، والهاتف يرن لقدوم رسالة من زميلي تطلب منّي أن أدعو الله لكي يمنّ علينا برحماته وينزل المطر، وجارتنا تولول لأنها اكتشفت أنّ زوجها لا يذهب لبلاد المطر من أجل المطر وتدعو أن يمنع الله المطر عن تلك البلاد. والغيوم تضيف على انتظاراتنا انتظاراً آخر، فتمرّ دون أن ترسل علينا لا رحمة ولا غضباً ولا أحزاناً ولا أماني. وتدعونا في نهاية المطاف إلى إقامة صلاة لاستسقاء الرجال!

فسحة للتأمل

د. حسن مدن

تحية لصندوق النعيم الخيري

ما زلتُ أذكر تعليقاً كتبتهُ في الصحافة الإماراتية، يوم كنت أعيش وأعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، حول تصريحات مسؤول إسرائيلي استهجن فيها حملة التبرع بالدم التي يقوم فيها البحرينيون في أيام عاشوراء، لأن الفكرة انبثقت أثناء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، فرأى فيها الإسرائيليون، وفق مصطلحاتهم الدارجة، تشجيعاً للإرهاب، لأن الدم المتبرع فيه كان سيذهب لإنقاذ أرواح أشقائنا الفلسطينيين من ضحايا الهمجية الصهيونية.

في هذا الموسم تمر عشر سنوات على انطلاق الحملة التي تبناها واستمر في تنظيمها بإتقانٍ ودقة، تراكما عبر السنين، صندوق النعيم الخيري، وهي حملة لقيت الاحتضان المشكور من قبل وزارة الصحة، ويُسجل للوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة خلال هذه السنوات العشر اهتمامهم بدعم الحملة ورعايتها، وهو تقليد طيب استنه د. فيصل الموسوي يوم كان وزيراً للصحة، وواصلته من بعده د. ندى حفاظ وزيرة الصحة السابقة، ويستمر عليه وزير الصحة الحالي د. فيصل الحمر.

ولأن الفضل يعود لأهله، فان صندوق النعيم الخيري، ومجموعة الشباب النشطين من أبناء النعيم ومن خارجها ممن يقفون وراء هذه المبادرة الإنسانية يستحقون منا كل الثناء والتقدير، لأنهم ترجموا المعاني النبيلة لذكرى استشهاد الإمام الحسين بن علي عليهما السلام في مبادرة عصرية ذات مغازٍ إنسانية وحضاريةٍ واضحة.

فهذه الحملة تُزود بنك الدم المركزي في البلاد سنوياً بكميات كبيرة من الدم الذي به يمكن إنقاذ أرواح الكثيرين من المصابين ومن المرضى، الذين تتوقف حياتهم، في لحظة من اللحظات، على كميةٍ من الدم تبرع بها أحدنا، دون أن يكلفه ذلك شيئاً. هذه المبادرة تُجسد أيضاً قيم التضامن والتآزر بين أفراد المجتمع، وتخلق إحساساً بالمشاركة في التغلب على الآلام الإنسانية، وما أكثرها، والناجمة عن الحوادث والإصابات البليغة والأمراض المستعصية وسواها، وما أحوج مجتمعنا لمثل هذه المبادرات، التي تسهم في خلق ثقافة المؤازرة والتكافل وقت المحن.

وأعجبني ما كتبه الصحافي الشاب علي مجيد منذ أيام قليلة في «الأيام»، حين رأى في البعد الإنساني لهذه الحملة ما يتخطى الاعتبارات المذهبية، وكل ما من شأنه أن يُفرق بين الناس، فجرعة الدم التي يتبرع بها أحدنا تنقذ إنساناً آخر، من انحدار مذهبي أو طائفي أو عرقي مختلف، وحين يؤدي الإنسان واجبه في التبرع بشيء من دمه، فان ما يخطر في ذهنه هو التجلي الإنساني، الذي يتماهى مع فكرة الأُخوة بين البشر التي تترفع عن العصبيات المذهبية والطائفية التي باتت تنخر مجتمعنا، أكثر مما كانت في السابق، وتهدد وحدتنا الوطنية بأشد المخاطر، إذا ما استمر دُعاة الفتنة في النفخ في أوارها.

لذا سيكون مُشرفاً ونبيلاً لو نظرنا جميعاً إلى حملة التبرع بالدم السنوية هذه بمثل هذه الروح الجامعة، وعززنا فيها هذا الطابع، الذي تحتاجه مبادراتنا، لتوكيد أن ما يوحدنا في هذا المجتمع هو على درجة من القوة والأصالة والصلابة التي رسختها قرون العيش المشترك على أرض تتسع لنا جميعاً وتغتني بما نحن عليه من تنوعٍ.